

القِيم الدِينِيَّة جسور حضارة وحوار

د . مصطفى تسييرتش

رئيس العلماء والمفتي العام في البوسنة والهرسك

١١-١٢/١٠/١٤٣٠ هـ

٩/٣٠-١/١٠/٢٠٠٩ م

جنيف / سويسرا

لماذا نحتاج للحوار؟

إننا نحتاج الحوار لأن الإسلام في جوهره دين الحوار، ويتجلى هذا واضحاً في القرآن الكريم، إذ يقول الله سبحانه وتعالى: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) [النحل ١٢٥].

(وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا) [الإسراء ٥٣].

(وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا) [الكهف ٥٤].

(وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُون) [الزخرف ٥٧].
(وَقَالُوا آلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ) [الزخرف ٥٨].

(إِنَّ هُوَ إِلا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ) [الزخرف ٥٩].

لماذا الحوار مع أهل الكتاب؟

إن الحوار مع أهل الكتاب فرض كفاية على المسلمين، وهذا يعني أنه ينبغي أن يوجد على الدوام فئة من الناس أو مؤسسة متخصصة، تقوم باسم المسلمين بالحوار، سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي، ويقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَالْهَذَا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) [العنكبوت: ٤٦].

والدليل من السنة على محاوراة أهل الكتاب: قال حذيفة رضي الله عنه: جاء العاقب والسيد صاحباً نجران إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدان أن يلاعنا، قال: فقال أحدهما لصاحبه: لا تفعل، فوالله لئن كان نبياً فلاعننا لا نفلح نحن ولا عقبتنا من بعدنا، قالاً: إنا نعطيك ما سألتنا، وابعث معنا رجلاً أميناً ولا تبعث معنا إلا أميناً، فقال: (لأبعثن معكم رجلاً أميناً حق أمين)، فاستشرف له أصحاب رسول الله ، فقال: (قم يا أبا عبيدة ابن الجراح)، فلما قام قال رسول الله : (هذا أمين هذه الأمة) رواه البخاري.

ولا يخفى على أحد أن هناك شروطاً يجب توفرها لدى الشخصيات أو المؤسسات التي تتصدى باسم الأمة الإسلامية للحوار مع أهل الكتاب، وأهم تلك الشروط:

- ١- الأهلية والتمكن من علوم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والفقه،
- ٢- إعطاء الإسلام حقه من النصرة والبيان،
- ٣- الاستقامة والتخلق بأخلاق الإسلام.
- ٤- الاطلاع الجيد على العهدين القديم والجديد، بدرجة تسمح بمجادلة أهل الكتاب حول دينهم وثقافتهم،

لماذا الحوار مع الغرب؟

قبل أن أبين مبررات الحوار مع الغرب، ينبغي أن نتحدث أولاً عنّا نحن المسلمين وكيف يجب علينا أن ننظر إلى الغرب؟

قبل كل شيء يجب القول أنّ الغرب ليس دار إسلام، ولا دار حرب، بل هو دار الصلح أي دار العقد الاجتماعي (The Social Contract).

إن الغرب ليس دار الإسلام لأن المسلمين فيه ليسوا أغلبية، وعليه فلا يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية الكامل فيها، وهو أيضاً ليس بدار الحرب، لأنه من الممكن فيه تطبيق بعض جوانب الشريعة الإسلامية، وبناء على هذا فإن الغرب هو دار العقد أو العهد، وذلك لإمكانية العيش في الإسلام ضمن إطار العقد الاجتماعي "على أساس المبادئ التي يقبل بموجبها الأفراد الأحرار العاقلون - وهم يرغبون بتحقيق مصالحهم الذاتية - نقطة الانطلاق المتمثلة بالمساواة، على أنها تحديد للنقاط الأساسية لتضامنهم"^(١).

إنه ليس من الصعب البرهنة على أن فكرة العقد الاجتماعي أو غيره، أمر له أصوله الشرعية في الإسلام. فلدينا الكثير من الأدلة الاعتقادية والتاريخية الإسلامية التي تشير إلى مبدأ العهد والحلف والاتفاق والذي يقف بمواجهة مبدأ الحرب والصدام وإراقة الدماء. إن كلمة الإسلام بحد ذاتها تحمل في طياتها معاني السلام مع الله ورسوله ومع سيادة القانون، هذا لأن الله سبحانه وتعالى يقول في محكم التنزيل: (والله يدعو إلى دار السلام...) (يونس: ٢٥)؛ ويقول عز وجل أيضاً: (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً) (الفرقان: ٦٣).

وانطلاقاً من روح هذه الآيات القرآنية، أبرم رسول الله صلح الحديبية مع المشركين، ومع اليهود والنصارى في المدينة المنورة ومناطق أخرى من شبه الجزيرة العربية، وكذلك مع حكام البلاد المجاورة مثل الحبشة وفارس وبيزنطة.

إن هذه الحقيقة التاريخية عن دارالعقد والعهد والاتفاق والتعايش، والتي قدمها المسلمون تعبيراً منهم عن حسن النوايا تجاه الأديان والشعوب الأخرى، قد أحسن تسجيلها وتوثيقها محمد حميد الله في كتابه القيم: "مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة" (دار الإرشاد، بيروت، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م).

وكما ذكرنا، فإنه ليس من الصعب البرهنة على صحة نظرية العهد، لأنه يمكننا وبكل ثقة أن نؤكد بأن هذا يعتبر جزءاً جوهرياً في التعاليم الإسلامية الشاملة وفي التاريخ الإسلامي.

ولكن العقبة التي نواجهها تتمثل في غياب التصور الحقيقي للعقد الاجتماعي الذي يمكن تطبيقه ضمن سياق البيئة الغربية، والذي يضمن المكانة الشريفة للإسلام بصفته أسلوب حياة في الغرب، وللمسلمين باعتبارهم مواطنين غربيين. أولاً، يجب علينا أن ندرك أن الغرب دار سلام لا دار حرب.

ثانياً، يجب علينا أن نعرف القضايا التي ينبغي إدراجها في إطار العقد الاجتماعي.

(١) Jhon Rawls, A Theory of Justice. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, ١٩٧١; Oxford: Oxford University Press, ١٩٧٢, p.١١

ثالثاً، يجب علينا أن ننشئ منظمة أو مؤسسة يمكنها أن تقدم الإسلام على أنه دين عالمي والمسلمين على أنهم مواطنون غربيون صالحون.

إن معنى العقد (Contract) الذي يصيغه الناس هو شيء يمليه منطق العقل، بينما الميثاق (Covenant) تجسده لقوة الإيمان، ولذا نُعرِّفُ المسلم بأنه إنسان عاهد الله، باعتبار ذلك عملاً تجسده قوة الإيمان (الميثاق)، بينما نعرِّفُ المواطن أنه رجل عليه واجب تجاه الدولة، باعتبار ذلك عملاً يمليه عليه عقله (العقد)، ومن خلال الميثاق يتجه قلب الإنسان لربه ويحصل له الاطمئنان الداخلي، ومن خلال العقد يعطي الدولة عقله ويتلقى بذلك الأمن الاجتماعي، شأنه في ذلك شأن أي واحد من سكان أية مدينة، فالمواطن له حقوق الرجل الحر وامتيازاته، وهو عضو في الدولة سواء كان مواطناً بالميلاد أو بالتجنس، وهو مدين للدولة بالإخلاص، وله عليها حق توفير الحماية له.

إن الغرب بوصفه دار العقد يفتح الطريق أمام الحوار الصادق ليس مع النصراري فحسب بل مع المجتمع الغربي بأسره، ولتأكيد ذلك الأمر يقول جل وعلا: (أدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) [النحل: ١٢٥].

هذا المبدأ القرآني يقرر بأن الحوار بين الأديان والثقافات يجب أن يكون مؤطراً وعادلاً وعلمياً وهادفاً وشاملاً وذا معنى، ومن أجل تحقيق هذا المستوى في التخاطب مع المجتمع الغربي يتحتم علينا أن نفهم فلسفة الغرب وثقافتها وسياسيتها المعاصرة، وفلسفة الغرب تركز على منطق العقل والعلوم التجريبية، وثقافته مأخوذة من التجربة النصرانية في معظمها، وسياسته تستند إلى فكر البقاء للأصلح.

هكذا ينبغي علينا أن نفهم للغرب، لا أن نقبل كل ما هو غربي، بل العكس هو الصحيح، إذ يؤدي عدم الفهم إلى قبول الأشياء التي يجب رفضها، فضلاً عن ذلك فإن الجهل بحقيقة جوانب المجتمع الغربي المختلفة يجعلنا غير قادرين على التمييز بين الصالح والطالح والمفيد والضار من المنتجات الغربية المتاحة لنا للإستهلاك.

في الحقيقة فإن درجة معرفة الغرب بالمسلمين أكبر من مستوى إرادته في قبولهم، بينما يقل مستوى معرفة المسلمين بالغرب عن مستوى استعدادهم لقبولهم له، وهذا هو التباين الأساسي بين النظرة الغربية للإسلام والنظرة الإسلامية للغرب أو بعبارة أخرى، عدم توفر الإرادة الغربية لقبول المسلمين على حالهم الراهنة، بجانب عدم توفر المعرفة للمسلمين عن الغرب كما هو عليه الآن.

يلاحظ المرء أن الغرب مستعد للتسامح مع الإسلام في داره، لكنه غير مستعد حتى الآن لقبول المسلمين في حياته السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن ناحية أخرى يقبل المسلمون الغرب على شكله الحالي، لكنهم لا يقومون بما هو كاف لزيادة مستوى معرفتهم بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية في الغرب، والتي يمكن أن تغير وضعهم في المجتمع الغربي.

وإذا قبلنا مفهوم دار العقد للغرب كما يراه المسلم الحقيقي بوصفه مواطناً غريباً صالحاً، فإنه يستوجب علينا أن نعرف ما هي القضايا التي تهمننا لجعل المفهوم عملياً. ينبغي أن نعرف القضايا التي توجد نوعاً من الشد والجذب بين الانتماء الإسلامي والمواطنة الغربية؟ وهل هذه القضايا ذات صفة سياسية أم اقتصادية أم ثقافية أم دينية؟

إن القول الصحيح أن يقال إن القضايا تتسم بكل الصفات المذكورة أعلاه، فعلى الجانب السياسي يجب أن يعرف المسلمون في الغرب حقوقهم الإنسانية لا سيما فيما يتعلق بتمثيلهم أمام الآخر، وينبغي أن يصرّ المسلمون على إزالة كل جوانب الكراهية في وسائل الإعلام المتحيزة ضد الإسلام والمدعومة بقوة من المؤسسة السياسية الغربية، وأعني بهذا الأمر الشعور المناهض للإسلام الناتج عن غياب التسامح السياسي والكراهية العنصرية.

إن على الغرب أن يتقبل القيم الإسلامية التي تدعو إلى التسامح بين الأديان، وأن يعترف بقيمة العرق الذي سال من جباه العمال والمفكرين المسلمين في سبيل بناء الغرب الحرّ الغني، حيث إن الغرب ليس مديناً تاريخياً فحسب للمسلمين فيما يتعلق بحريته وازدهاره، بل إن مساهمة المسلمين المعاصرة في تطوير وتقدم الغرب هي التي تعطينا الحق في أن نقول إن الغرب مدينٌ لنا فعلاً بالكثير، وعلى الجانب الاقتصادي يجدر بنا أن نطالب بتساوي الفرص، وذلك لتحقيق قدر معقول من النمو الاقتصادي للجماعة الغربية الإسلامية، ومن هنا فمن الطبيعي أن ترتبط القضايا الاقتصادية ارتباطاً عضوياً قوياً بقضية التعليم والتربية التي يجب أن تكون محور اهتمامنا الأول، حيث "تدل كلمة التعليم والتربية على جملة التأثيرات التي تتمكن الطبيعة أو الأشخاص الآخرون من ممارستها سواء على عقولنا أو على إرادتنا وتشمل حتى التأثيرات غير المباشرة على شخصيات وعقول الرجال والتي نجمت عن أشياء لها هدف مختلف تماماً، سواء بسبب القانون أو بنوع الحكومات أو بالفنون الصناعية، وحتى بفعل الظواهر الطبيعية مثل المناخ والتربة والمنطقة والتي ليس للإرادة البشرية سلطان عليها".

يذكرنا تعريف التعليم هذا بأربع حقائق يتحتم علينا معرفتها ، وهي أولاً: ما الأشياء التي يجب أن نفعّلها حتى نتمكن من التأثير على عقول أطفالنا؟
وثانياً: يجب أن نكون مدركين للأشياء التي يفعلها الآخرون من أجل التأثير على شخصيات وعقول أبنائنا.

وثالثاً: يجب أن نكون مُلمّين بقوانين الحكومات الغربية وأنماطها التي تسهم بصورة غير مباشرة في تشكيل عقول أطفالنا.

ورابعاً: ينبغي أن ندرك الظواهر الطبيعية في الغرب وذلك حتى يتسنى لنا أن نتفهم الاحتياجات الثقافية والاقتصادية للجماعة الإسلامية الغربية.

ولذا، وقبل أن نطلب من الآخرين القيام بالمطلوب منهم تجاهنا، يجب علينا أن نقوم بأنفسنا بالقيام بما هو مطلوب منا في مجال التعليم والتربية، علينا أن نعمل على إعداد برنامج تعليمي وتربوي واضح وشامل نراعي فيه ضرورة ارتكازه على المبادئ الجوهرية لروح ديننا باعتبار ذلك عملاً من إرادتنا بجانب ارتكازه على واجباتنا وحقوقنا الأساسية كمواطنين غربيين، وفي إطار التوافق التام بين هذين المطلبين أرى الحاجة لتطوير مفهوم دار العقد والذي ينبغي أن يطبق في الغرب.

وفيما يتعلق بالقضايا الدينية، فإنها تعتمد بدرجة كبيرة على القضايا المذكورة أعلاه والمرتبطة بالسياسة والاقتصاد والثقافة، ولأن ديننا هو منهج حياتنا فإن القضايا الدينية لا يمكن عزلها عن حياتنا، فبناء أي مسجد في أوروبا يعد قضية دينية لكنه لا يتم حلها دون الإرادة السياسية للحكومات الغربية، وكذلك لا تتم المحافظة عليه دون المقدره

الاقتصادية للجماعة الإسلامية كما أن المسجد لا يؤدي وظيفته دون توافر التسهيلات التعليمية والتربوية.

ينبغي ألا نحصر شؤون المسلمين في القضايا الدينية فقط، بل يجب أن توسع لتشمل القضايا الاجتماعية، كذلك يجب أن يُعاملَ ديننا بوصفه شيئاً طبيعياً وقانونياً ووفق مبدأ حرية الضمير والاعتقاد، لكن مما يؤسف له أن الغرب حتى الآن لم يمنح الإسلام وضعه الطبيعي كباقي الأديان، بل على العكس تماماً لا يزال للإسلام وضع الغريب أو وضع خاص يتم التسامح فيه معه، فهو لا يُقبلُ كممثل مساوٍ للأديان الأخرى ضمن التراث الروحي الغربي العام على الرغم من أن الإسلام يحتل اليوم المرتبة الثانية بعد النصرانية في الكثير من الدول الغربية.

هذا ويواجه المسلمون الغربيون اليوم صعوبات كبيرة في سبيل المحافظة على هويتهم نظراً لعدم توفر الإرادة لدى بعض الحكومات الغربية لتنظيم احتياجاتهم الدينية وحقوقهم الاجتماعية حيث يتوقع الناس من المسلمين أن ينسجموا تماماً مع شرائح المجتمع، وأحياناً كثيرة لدرجة يفقدون معها هويتهم الإسلامية، وبصفة عامة يتكون لديّ انطباع عام عن الإعلام الغربي مفاده أن المسلم لن يكون مواطناً غربياً صالحاً إلا إذا تنكر لأصله الإسلامي، وإذا لم يفعل ذلك فسوف يواجه الاتهام بأي شيء يحدث في العالم الإسلامي وكان تلك الجريمة اقترفها بنفسه.

وبسبب هذا الانطباع نجد أن حالة شؤون المسلمين وأوضاعهم في الغرب ليست دينية فحسب، خاصة في الجانب المتعلق بأخلاق الشخصية الإسلامية، بل إننا في العديد من الحالات نجد أمورهم سياسية بصفة غالبية، الأمر الذي يجعلهم يعيشون بصورة دائمة تحت هاجس الخوف وعدم الاطمئنان، ولذا لا بد أن يبعد الإسلام عن التأثير السياسي حتى يكون ديناً عالمياً هدفه الأساسي هو تعليم أتباعه ممارسة السلوك الحسن في المجتمع الدولي، وهذا لا يعني بطبيعة الحال وجوب ألا يُلمَّ المسلمون بسياسة ذلك المجتمع الدولي، بل العكس من ذلك ينبغي أن يتسلح المسلمون بمعرفة السياسة الدولية حتى يتمكنوا من إنقاذ دينهم من التسييس السيء.

واستناداً لما ذكرناه آنفاً نكون قد وضعنا أصابعنا على أهم قضية للإسلام في الغرب، وهي قضية التمثيل والمؤسسات، إذ ينبغي أن يكون معلوماً في بادئ الأمر أن هناك عشرات الملايين من المسلمين يعيشون اليوم في الغرب يمثلون ثلاث مجموعات هي تحديداً:

- ١- مجموعة المسلمين الأصليين.
 - ٢- مجموعة المهاجرين.
 - ٣- مجموعة المولودين والمعتنقين المسلمين الجدد في الغرب.
- نعني بالمجموعة الأولى المسلمين الذين لهم خلفية تاريخية طويلة في الغرب مثل مسلمي البوسنة وألبانيا وكوسوفا ومقدونيا وبلغاريا.
- ونعني بمجموعة المهاجرين المسلمين الذين هاجروا إلى الغرب بوصفهم طلاباً أو عمالاً أو موظفين ثم استقروا بصورة دائمة.
- ونعني بمجموعة المولودين والمعتنقين المسلمين الجدد في الغرب جيل الشباب الذين ولدوا في الغرب من آباء مهاجرين، والذين اعتنقوا الإسلام.

تتشترك هذه المجموعات الثلاث في شيء واحد هو الانتماء إلى الإسلام، لكنها تختلف من حيث تجاربها الإنسانية وتوقعاتها في الحياة، فالمجموعة الأصلية تحمل على كاهلها عبئاً ثقيلاً من التاريخ، وتتوقع أن تحظى بالدعم في نضالها من أجل استمرارها الديني والثقافي في الغرب.

أما مجموعة المهاجرين فإنها تبذل كل الجهود الممكنة من أجل أن تجد لنفسها موطناً قدم في الغرب، وتتوقع أن تتغلب على وضع الغربة الذي تعيشه في الغرب. وأخيراً مجموعة المسلمين المولودين في الغرب والمعتنقين الجدد، فإنهم يعيشون حالة جهد للمحافظة على هويتهم الإسلامية في وجه التحديات البيئية الغربية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة.

ما الذي يمكن أن يتم القيام به حتى تصبح قيم الإسلام العامة أرضاً مشتركة لكل المسلمين في الغرب؟

انه يتوجب علينا في هذا الوقت بالذات أن ندرس بصورة جدية الطريقة لجعل وجود الإسلام كدين عالمي، والمسلمين كمواطنين دوليين، أمراً مؤسسياً أملاً أن يكون واضحاً لكل إنسان أن التمثيل الطوعي للإسلام والمسلمين في الغرب يعدُّ أمراً مُضللاً باعتباره شيئاً ضد كرامة المسلم والسلام في الغرب، الحقيقة لا يكفي أن يعترف الغرب بوجود الإسلام على أرضيه لأن المسلمين يستحقون أكثر من هذا الاعتراف، إنهم يريدون أن يكون الاعتراف بهم قانونياً بحيث يسمح ذلك بإيجاد المناخ السياسي والاقتصادي الذي يُمكن المسلمين من أن يمثلوا أنفسهم عبر المؤسسات التي ينبغي أن تحظى بالدعم الحكومي والقبول الشعبي، إذ إن وسائل الإعلام تجرح مشاعرنا من خلال إصرارها على عرض الإسلام في الغرب بصورة الإرهاب وربطه بالمسلمين.

لهذه الأسباب يجب على المسلمين أن يدخلوا في حوار مع الغرب - فنحن نعيش في قرية عالمية، الناس فيها محتاجون لبعضهم البعض فيما بينهم، والكل فيها فقراء إلى الخالق سبحانه وتعالى، الذي خلقنا جميعاً بنفس الطريقة، وبيّن لها بأسلوب متشابه الهدف من الحياة الدنيا وقيمة الحياة الآخرة.

أضف إلى ذلك، فإن تحاور المسلمين مع الغرب يفرض نفسه على أنه ضرورة خاصة، لاسيما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، عندما نفذت مجموعة من المسلمين - حسب اعتقاد الغالبية العظمى من البشر والشعوب في العالم - عملاً إرهابياً في نيويورك.

سُنّت وسائل الإعلام الغربي بعد تلك الحادثة المروعة هجوماً شديداً ومتواصلاً على الإسلام والمسلمين، مما تسبب في ولادة ظاهرة الإسلاموفوبيا. وكان من الطبيعي أن ترد وسائل الإعلام المسلمة على الغرب بنفس الشدة، بطريقة يمكننا تسميتها "الغربوفوبيا". ولكن أشد اللحظات مأساوية بالنسبة للمسلمين كانت عندما ألقى البابا بنديكت السادس عشر محاضرة في ١٣/٠٩/٢٠٠٦ في جامعة ريغينسبيرغ الألمانية ذكر فيها بالسوء رسول الله محمداً ، تلى ذلك نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة لنبيينا عليه الصلاة والسلام في الدنمارك، لتختتم هذه السلسلة بعرض فيلم سيء جداً عن القرآن الكريم في النرويج. نظم العالم الإسلامي الكثير من الاحتجاجات، التي سقط فيها ضحايا.

أدرك المسلمون مبكرا ضرورة الحوار بين الحضارات، للتصدي لموجة عدم التسامح بين الغرب والإسلام، فأطلقوا أربع مبادرات مهمة للحوار مع الغرب، أي مع المسيحية، وذلك بنية الترويج لفكرة الحوار بين الحضارات أو تحالف الحضارات، والتخلي عن فكرة صراع الحضارات.

مبادرة المسلمين الأولى

أطلقها السيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم ٢١ من سبتمبر ١٩٩٨، باقتراح تسمية عام ٢٠٠١ عام الحوار بين الحضارات.

وقد جاء في كلمته: "أقترح باسم الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تبادر الأمم المتحدة بخطوة أولى إلى تسمية عام ٢٠٠١ عام حوار الحضارات، على أمل أن يحقق هذا الحوار الخطوات الضرورية الأولى في سبيل العدل والحرية العالمية، فمن أهم مكاسب القرن العشرين الاقتناع بضرورة الحوار، والحوار دون اللجوء إلى القوة، وتعزيز عملية التنسيق والتفاعل في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب تعزيز الحرية والعدل وحقوق الإنسان".

لقي هذا النداء قبولا واسعا في المجتمع الدولي، وبعد شهرين من توجيهه، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم ١٦ من نوفمبر ١٩٩٨ القرار رقم (٣٥/٢٢) /RES A/ الذي جاء فيه ما يلي:

- ١ - تعرب عن عزمها الوطيد على تيسير الحوار بين الحضارات وتشجيعه.
 - ٢ - تقرر أن تعلن سنة ٢٠٠١ (سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات).
- وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين، القرار رقم (٢٣/٥٣/RES A) المؤرخ في ١١ يناير ٢٠٠١، حول (سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات)، جاء فيه مايلي:

"إن الجمعية العامة، إذ تؤكد من جديد المقاصد والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، والتي تدعو، في جملة أمور، إلى بذل جهد جماعي لتعزيز العلاقات الودية بين الأمم، وإزالة التهديدات للسلام، وتعزيز التعاون الدولي في حلّ القضايا الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، وفي تعزيز وتشجيع الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وإذ تلاحظ أن الحضارات ليست حكراً على فرادى الدول القومية، بل تشمل ثقافات مختلفة ضمن الحضارة نفسها، وإذ تؤكد من جديد أن المنجزات الحضارية تشكل التراث الجماعي للجنس البشري، وأن توفر مصدراً للإلهام والتقدم للبشرية جمعاء، وإذ تضع في اعتبارها خصائص كل حضارة وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ في ٨ سبتمبر ٢٠٠٠ الذي يعتبر في جملة أمور، أن التسامح يشكل قيمة لازمة للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن تشمل التشجيع بشكل نشيط على نشر ثقافة السلام والحوار بين الحضارات، واحترام الإنسان على اختلاف المعتقدات والثقافات واللغات، دون خشية أو كبت للاختلافات بين المجتمعات وداخلها، بل مع الاعتزاز بها باعتبارها ميزة قيمة للبشرية، وإذ تلاحظ أن العولمة تؤدي إلى مزيد من الترابط بين الشعوب والتفاعل بين الثقافات والحضارات، وإذ يشجعها أن الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات في بداية القرن الحادي والعشرين سيوفر الفرصة للتركيز على أن العولمة لا تنحصر في كونها عملية اقتصادية ومالية وتكنولوجية يمكن أن تجلب مكاسب عظيمة فحسب، بل هي تشكل أيضاً، تحدياً عميقاً للبشرية يدعونا إلى تقبل تكافل الجنس البشري وتنوعه الثقافي الغني، وإذ تسلم بتنوع المنجزات الحضارية للجنس البشري

التي تبلور التعددية الثقافية والتنوع البشري الخلاق، وإذ تؤكد على ضرورة الإقرار بغنى جميع الحضارات واحترامها، والبحث عن القواسم المشتركة بين الحضارات وداخلها لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام العالمي والتحديات المشتركة للقيم والمنجزات البشرية، مع مراعاة أمور منها التعاون والشراكات والإدماج، ترحب باجتماع المائدة المستديرة المعني بالحوار بين الحضارات الذي شاركت فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وعقد على مستوى رؤساء الدول، في ٥ سبتمبر ٢٠٠٠، في مقر الأمم المتحدة، مما أسهم في زيادة تعزيز الحوار بين الحضارات، تدعو الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، إلى مواصلة وزيادة تكثيف تخطيط وتنظيم البرامج الثقافية والتعليمية والاجتماعية الملائمة لترويج مفهوم الحوار بين الحضارات بوسائل من بينها تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والمواد الأكاديمية عن الموضوع".

مبادرة المسلمين الثانية

انطلقت المبادرة الثانية تحت اسم "تحالف الحضارات"، ودعا إليها رئيس الحكومة الأسبانية زاباتيرو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، خلال فترة جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة التاسعة والخمسين، وانضم إليه رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي مشاركاً في رعايتها، ومن ثم تبناها الأمين العام للأمم المتحدة في ١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٥، فأصبحت منذ ذلك الحين مبادرة للأمين العام للأمم المتحدة. وقد حظيت المبادرة بتأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع، وهذا ما عكسته الوثيقة النهائية للقمّة الدولية المنعقدة في ٢٠٠٥، ثم تعزز التحالف خلال وقت قصير كأداة مفيدة لمحاولة تصحيح الفهم السلبي المتبادل الذي يبدو أنه قائم بين العالم الغربي وبين العالم العربي-الإسلامي، وهو المناخ الذي استغله وزاده سوءاً المتطرفون في كل المجتمعات.

لهذا السبب ظهرت الحاجة إلى تكوين تحالف واسع يقاوم الاتجاه نحو التطرف ويحول دون وقوع المزيد من التدهور في العلاقات بين المجتمعات، وتحمل الحكومات واجب عدم البقاء مكتوفة الأيدي وهي ترى أن الهوة تزداد اتساعاً. وقد انعقد المنتدى الأول لتحالف الحضارات في يناير ٢٠٠٨ في مدريد، وشارك فيه عدد كبير من الشخصيات السياسية والرسمية، كانت لهم إسهامات جديّة في أنشطة المنتدى وفي أعمال ورشاته المختلفة.

واعتبر المنتدى أنّ عدم التفاهم المتزايد يتغذى من ظواهر متعددة، منها تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي الذي بات بعيداً عن العدل بكل وضوح، وندرة التفاهم المتبادل الذي برز في أشد صورته من خلال أزمة الرسوم الكاريكاتورية، وقدرة بعض الحكومات والمجموعات المتطرفة على التلاعب في هاتين الظاهرتين لتبرير الأعمال المتسمة بالعنف.

يهدف هذا التحالف الذي تحول إلى مشروع أممي إلى قيام كل الحضارات بالمشاركة في هذه المهمة، من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين الحضارات المختلفة، ومقاومة تأثير العناصر التي تشجع عدم التسامح، ورفع توصيات بإجراءات عملية تساعد على الحد من المخاطر التي تهدد الاستقرار العالمي والمخاطر الناتجة عن

الاتجاهات المتطرفة، وأخيراً، تنمية فكرة أن الأمن كل لا يتقسم ، وأنه لا بديل عن التعاون العالمي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

ويصوب تحالف الحضارات إلى الاهتمام بالبعد السياسي، إضافة إلى تسهيل وضع التوصيات العملية الواضحة والممكن تبنيتها من قبل حكومات الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وإلى جانب ذلك يهدف التحالف إلى إيجاد توافق دولي عريض حول أنشطة محددة ذات طابع سياسي.

وقد تلى ذلك تعيين مجموعة رفيعة المستوى في سبتمبر ٢٠٠٥م من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، مكونة من ٢٠ شخصية من شتى أرجاء العالم، مهمتها وضع مبادرة تحالف الحضارات قيد التنفيذ.

عقدت هذه المجموعة عدة اجتماعات كان آخرها في نوفمبر ٢٠٠٦م في اسطنبول، وقدمت تقريرها الختامي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي قدمه بدوره في ديسمبر إلى المجتمع الدولي مع توصياته، واعترف التقرير بدور الدين المهم في العلاقات بين الغرب وبين المسلمين، مشيراً إلى أن القضايا السياسية هي السبب في ظهور مواقف سلبية - في بعض الأحيان - في العالم الإسلامي تجاه الغرب، ومن تلك القضايا؛ لنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، الوجود العسكري للدول الغربية في الأراضي الإسلامية، الازدواجية في تطبيق التعددية الأطراف وفي الدفاع عن حقوق الإنسان.

مبادرة المسلمين الثالثة

في الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦م، صدرت كلمة الرد على البابا من ثمانية وثلاثين من علماء المسلمين من أرجاء العالم، يمثلون جميع المذاهب والمدارس الفكرية، بروح من التبادل الثقافي المفتوح والتفاهم المتبادل. وفي هذا الرد، الذي حمل عنوان "رسالة مفتوحة إلى البابا"، تحدّث العلماء المسلمون من جميع فئات المسلمين، ولأول مرة في التاريخ الحديث، بصوت واحد حول التعاليم الحقيقية للإسلام. وبعد مرور عام على تلك الرسالة، قام المسلمون بتوسيع رسالتهم، وفي الوثيقة التي تحمل العنوان "كلمة سواء بيننا وبينكم" تلاقى ثمانية وثلاثون ومائة عالماً من العلماء ورجال الدين والمفكرين المسلمين، ليعلنوا على الملأ القاسم المشترك بين المسيحية والإسلام.

والموقعون على هذه الوثيقة ينتمون إلى جميع المذاهب والمدارس الفكرية الإسلامية، مثل الموقعين على "الرسالة المفتوحة"، كما وقد مُثلت جميع البلدان أو المناطق الرئيسية الإسلامية في العالم في هذه الوثيقة، الموجهة إلى قيادات الكنائس في العالم، بل إلى جميع المسيحيين في كل مكان.

وقدّمت الصيغة النهائية للوثيقة في المؤتمر الذي عقده في شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٧ الأكاديمية الملكية التابعة لمؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي بعنوان "الحب في القرآن الكريم"، برعاية صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين. وفي الواقع، فإن القاسم المشترك بين الدين الإسلامي والدين المسيحي الذي يعتبر القاعدة الأفضل للحوار والتفاهم، هو حب الله وحب الجار.

ولم يسبق من قبل أن خرج المسلمون بمثل هذا البيان التوافقي التفصيلي المحدد حول الدين المسيحي، وعضواً عن الانخراط في الجدل والمناظرة، تبنى الموقعون على الوثيقة الموقف الإسلامي التقليدي الذي تتبناه غالبية المسلمين، والقائم على احترام كتب الله قبل القرآن الكريم، ودعوة المسيحيين إلى المزيد من الإخلاص لها والتمسك بها، لا التقليل من ذلك الإخلاص، ويُؤمل أن توفر هذه الوثيقة دستوراً مشتركاً للعديد من المنظمات البارزة والأفراد الأكفاء العاملين في مجال الحوار بين الأديان في جميع أنحاء العالم، فغالباً ما تكون هذه الجماعات منقطعة عن بعضها بعضاً، لا تدري أحدها بما تقوم به الأخرى، مما يؤدي إلى تكرار الجهد.

ما توفره وثيقة "كلمة سواء بيننا وبينكم" لا يقف عند حدّ إعطاء هذه الجماعات نقطة انطلاق للتعاون والتنسيق على المستوى العالمي، بل يتعدى ذلك إلى أن يقام ذلك التعاون والتنسيق على أصلب أرضية دينية عقائدية ممكنة: القرآن الكريم وحديث النبي ، والوصايا التي وصفها السيد المسيح عليه السلام في الإنجيل.

إن ما يشترك فيه الدين المسيحي والدين الإسلامي - بالرغم مما بينهما من فروقات - ليس فقط أصولهما بالتنزيل الإلهي وموروثهما الإبراهيمي بل يشتركون في أعظم وصيتين أيضاً.

ومن الثمار الجديدة لهذه المبادرة:

- رسالة شكر وتهنئة بمناسبة عيد الميلاد المجيد من مسلمين، في ٢٣ من ديسمبر

٢٠٠٧.

- المؤتمر الدولي الثالث "التعايش وصنع السلام"، عمان ٢٢-٢٣ يناير ٢٠٠٨.

- الندوة الأولى للمنتدى الكاثوليكي - الإسلامي، روما ٤-٦ نوفمبر ٢٠٠٨.

مبادرة المسلمين الرابعة

جاءت المبادرة الرابعة التي أطلقها المسلمون للحوار مع أتباع الديانات السماوية تصعيداً وتفصيلاً للمبادرات السابقة الذكر، وأطلق هذه المبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وبدأت هذه المبادرة بانعقاد "المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار" تحت رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، وكان انعقاد المؤتمر في مكة المكرمة في الفترة من ٤-٦ يونيو ٢٠٠٨م، بهدف التشاور بين المسلمين حول مؤتمر الحوار بين الأديان السماوية الثلاثة الذي اقترحه خادم الحرمين الشريفين. وقد افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية "المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار"، وقال في كلمته الافتتاحية: "إن هذا اللقاء يبعث برسالة للعالم مفادها أننا أمة قيم وعدل. وأوضح أن المؤتمر يُعدُّ دعوة للبحث في التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، وبينها تطرف عدد من أبنائها.

وأشار خادم الحرمين الشريفين إلى أن التسامح هو لغة الإسلام، مؤكداً ضرورة تعزيز لغة الاحترام بين الأديان السماوية. وقال الملك عبد الله: "جاءت دعوة أخيك لمواجهة تحديات الانغلاق والجهل وضيق الأفق ليستوعب العالم مفاهيم وآفاق رسالة الإسلام الخيرة دون عداوة واستعداد".

وخاطب المشاركين قائلاً "إنكم تجتمعون اليوم لتقولوا للعالم من حولنا، وباعتزاز أكرمنا الله به، إننا صوت عدل، وقيم إنسانية أخلاقية، وإننا صوت تعاليم وحوار عاقل وعادل، صوت حكمة وموعظة وجدال بالتي هي أحسن تلبية لقوله تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن)".

وقد شارك في المؤتمر أكثر من ٥٠٠ شخصية، تمثل ٥٠ دولة، تشمل معظم وزراء الأوقاف والشؤون الدينية في العالم ورؤساء المجالس الإسلامية العليا، وشيخ الأزهر وشخصيات وقيادات إسلامية معنية بالحوار، وصدر عن هذا المؤتمر (نداء مكة المكرمة) الذي دعا إلى تفنيد نظريات الصراع بين الحضارات، وإظهار مخاطرها، والتأكيد على الحوار الحضاري.

كما دعا إلى توسيع أبواب الحوار لتشمل الاتجاهات السياسية والبحثية والأكاديمية والإعلامية، بدلاً من الاقتصار على المراجع الدينية.

ثم جاء مؤتمر مدريد للحوار في ١٣ يوليو ٢٠٠٨م تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين وبحضور ملك أسبانيا ورئيس وزرائها للجلسة الافتتاحية، وقد شارك في هذا المؤتمر أكثر من مائتي شخص من أتباع الأديان السماوية والأديان الشرقية؛ بينهم كرادلة كاثوليك، وأساقفة إنجيليون، وبطاركة أرثوذكس، وحاخامات يهود، ورهبان بوذيون، وقيادات إسلامية تمثل مختلف المذاهب، وغيرهم.

وقد دارت الدراسات المقدمة في المؤتمر حول الحوار، وإنسانية الإنسان. وتركز الاهتمام على فتح أفق جديد لحوار الحضارات الذي كرسته الأمم المتحدة منذ العام ٢٠٠١، مدخلاً جديداً إلى التعاون الدولي والإنساني.

وقد جاءت خلاصات المؤتمر من خلال إعلان مدريد في ضوء هذا التوجه الحضاري .

وقد عبر المشاركون في هذا المؤتمر في بيانهم الختامي عن بالغ تقديرهم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لرعايته المؤتمر وافتتاحه له، وللکلمة التي وجهها لهم، وقد اعتبروها وثيقة رئيسية من وثائق المؤتمر، كما عبروا عن بالغ تقديرهم للملك خوان كارلوس الأول، ملك إسبانيا لمشاركته في المؤتمر بكلمة ترحيبية وتوجيهية ضافية، ولخوسيه لويس رودريغيث ثاباتيرو، رئيس وزراء إسبانيا على مشاركته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وعلى جهوده في الحوار الحضاري، وللحكومة الإسبانية لعقد المؤتمر في إسبانيا لما تتمتع به من إرث تاريخي بين أتباع الديانات، أسهم في الحضارة الإنسانية.

واستذكروا مقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى بذل الجهود المشتركة لتعزيز العلاقات الدولية، وإيجاد المجتمع الإنساني الأمثل، وتعميق الحوار، والتأكيد عليه أسلوباً حضارياً للتعاون، وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤م المبادئ الداعية للتسامح ونشر ثقافة السلام، واعتبار عام ١٩٩٥م عاماً للتسامح، وإعلانها عام ٢٠٠١م عاماً للحوار بين الحضارات، وأشادوا ببناء مكة المكرمة الصادر عن المؤتمر الإسلامي العالمي للحوار الذي دعا إليه خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز ونظمته رابطة العالم الإسلامي عام ٢٠٠٨م.

وانطلاقاً من اتفاق أتباع الديانات والثقافات المعتمدة على قيمة الحوار، وأنه السبيل الأمثل للتفاهم والتعاون المتبادل في العلاقات الإنسانية والتعايش السلمي بين الأمم، فإنهم أكدوا على المبادئ التالية:

- ١ - وحدة البشرية، وأن أصلها واحد، والمساواة بين الناس على اختلاف ألوانهم وأعرافهم وثقافتهم.
- ٢ - سلامة الفطرة الإنسانية في أصلها، فالإنسان خلق محباً للخير، مبغضاً للشر، يركن إلى العدل، وينفر من الظلم، تقوده الفطرة النقية إلى الرحمة، وتدفع به إلى البحث عن اليقين والإيمان.
- ٣ - التنوع الثقافي والحضاري بين الناس آية من آيات الله، وسبب لتقدم الإنسانية وازدهارها.
- ٤ - الديانات الإلهية تهدف إلى تحقيق طاعة الناس لخالقهم، وتحقيق السعادة والعدل والأمن والسلام للبشر جميعاً، وتسعى إلى تقوية سبل التفاهم والتعايش بين الشعوب، على الرغم من اختلاف أصولها وألوانها ولغاتها، وتدعو إلى نشر الفضيلة بالحكمة والرفق، وتنبذ التطرف والغلو والإرهاب.
- ٥ - احترام الديانات الإلهية، وحفظ مكانتها، وشجب الإساءة لرموزها، ومكافحة استخدام الدين لإثارة التمييز العنصري.
- ٦ - السلام والوفاء والمصداقية بالعهود، واحترام خصوصيات الشعوب، وحققها في الأمن والحرية وتقرير المصير، هي الأصل في العلاقة بين الناس، وتحقيقها غاية كبرى في الديانات، وفي أي ثقافة إنسانية معتبرة.
- ٧ - أهمية الدين والقيم الفاضلة، ورجوع البشر إلى خالقهم في مكافحة الجرائم والفساد والمخدرات والإرهاب، وتماسك الأسرة وحماية المجتمعات من الانحرافات.
- ٨ - الأسرة هي أساس المجتمع، وهي لبنته الأولى، والحفاظ عليها وصيانتها من التفكك أساس لأي مجتمع آمن مستقر.

- ٩ - الحوار من ضروريات الحياة، ومن أهم وسائل التعارف والتعاون، وتبادل المصالح، والوصول إلى الحق الذي يسهم في سعادة الإنسان.
- ١٠ - الحفاظ على البيئة وعلى طبيعة الأرض وحمايتها من التلوث والأخطار البيئية التي تحيط بها، هدف أساسي تشترك فيه الأديان والثقافات.
- ومن أجل التعاون على تحقيق المبادئ السابقة من خلال الحوار، فإن المؤتمر استعرض مسيرة الحوار ومعوقاته، مستحضراً الكوارث التي حلت بالإنسانية في القرن العشرين، مدركاً أن الإرهاب من أبرز عوائق الحوار والتعايش، وأنه ظاهرة عالمية تستوجب جهوداً دولية للتصدي لها بروح الجدية والمسؤولية والإنصاف، من خلال اتفاق يحدد معنى الإرهاب، ويعالج أسبابه، ويحقق العدل والاستقرار في العالم.
- وبناء عليه أوصى المؤتمر بما يلي:
- ١ - رفض نظريات حتمية الصراع بين الحضارات والثقافات والتحذير من خطورة الحملات التي تسعى إلى تعميق الخلاف وتقويض السلم والتعايش.
- ٢ - تعزيز القيم الإنسانية المشتركة، والتعاون على إشاعتها في المجتمعات، ومعالجة المشكلات التي تحول دون ذلك.
- ٣ - نشر ثقافة التسامح والتفاهم عبر الحوار لتكون إطاراً للعلاقات الدولية من خلال عقد المؤتمرات والندوات وتطوير البرامج الثقافية والتربوية والإعلامية المؤدية إلى ذلك.
- ٤ - الاتفاق على قواعد للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، تركز من خلاله القيم العليا والمبادئ الأخلاقية التي تمثل قاسماً مشتركاً بين أتباع الأديان والثقافات الإنسانية لتعزيز الاستقرار وتحقيق الأزدهار لبني الإنسان.
- ٥ - العمل على إصدار وثيقة من قبل المنظمات الدولية الرسمية والشعبية تتضمن احترام الأديان واحترام رموزها وعدم المساس بها؛ وتجريم المسيئين لها.
- ولتحقيق المقاصد التي ينشدها المؤتمر من الحوار، اتفق المشاركون على الأخذ بالوسائل الآتية:
- ١- تكوين فريق عمل لدراسة الإشكالات التي تعيق الحوار، وتحول دون بلوغه النتائج المرجوة منه، وإعداد دراسة تتضمن رؤية لحل هذه الإشكالات والتنسيق بين مؤسسات الحوار العالمية.
- ٢- التعاون بين المؤسسات الدينية والثقافية والتربوية والإعلامية على ترسيخ القيم الأخلاقية النبيلة وتشجيع الممارسات الاجتماعية السامية، والتصدي للإباحية والانحلال وتفكك الأسرة وغير ذلك من الرذائل المختلفة.
- ٣ - تنظيم اللقاءات والندوات المشتركة وإجراء الأبحاث وإعداد البرامج الإعلامية، واستخدام الإنترنت ومختلف وسائل الإعلام، لإشاعة ثقافة الحوار والتفاهم والتعايش السلمي.
- ٤ - إدراج قضايا الحوار بين أتباع الديانات والحضارات والثقافات في المناشط الشبابية والثقافية والإعلامية والتربوية.
- ٥- دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تأييد النتائج التي توصل إليها هذا المؤتمر والاستفادة منها في دفع الحوار بين أتباع الديانات والحضارات والثقافات من خلال عقد دورة خاصة للحوار، وصرح المشاركون في المؤتمر في بيانهم الختامي

عن أملهم من خادم الحرمين الشريفين أن يبذل مساعيه في عقدها في أقرب فرصة ممكنة، ويسر المؤتمرين المشاركة في الدورة من خلال وفد يمثلهم تختاره رابطة العالم الإسلامي.

والتزاماً بما اتفق عليه المشاركون في المؤتمر من مبادئ ومفاهيم، فإنهم أكدوا على ضرورة أن يظل الحوار مفتوحاً وبصورة دورية.

وقد قدم المشاركون شكرهم لنداء ودعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية لهذا الحوار العالمي وتقديرهم لرابطة العالم الإسلامي والجهات التي تعاونت معها في تنظيم المؤتمر، وأشادوا بجهود الرابطة المستمرة في مجالات الحوار والتعاون بين الأمم والشعوب، مؤملين أن تتحقق المقاصد الإنسانية المشتركة التي تتطلع إليها البشرية.

لقد أظهر المسلمون جدية فائقة في التعامل مع قضية حوار الحضارات، فجدوا لهذا الأمر خيرة العلماء والمفكرين ورسدوا لإنجاح هذه المبادرات طاقات عظيمة، ولكن مبادرة خادم الحرمين الشريفين، اتسمت بالشمولية والفاعلية والمتابعة الحثيثة، وحظيت هذه المبادرة بتأييد من الشرق والغرب، وإنني أرى أنه قد توفرت لهذه المبادرة كل شروط النجاح، وسوف تؤتي هذه المبادرة ثمارها يانعة - بعون الله تعالى وفضله - ومن ثم برعاية خادم الحرمين الشريفين لها، وبالتنظيم الجيد لفعاليتها من قبل رابطة العالم الإسلامي وعلى رأسها معالي الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي.

وأختم بكلماتٍ أقتطفها من كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، التي ألقاها في ١٢ من نوفمبر ٢٠٠٨م أمام القادة ورؤساء وفود الدول في اجتماع الحوار بين أتباع الديانات والثقافات والحضارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة: "الأديان التي أراد بها الله عز وجل إسعاد البشر لا ينبغي أن تكون من أسباب شقائهم، وإن الإنسان نظير الإنسان وشريكه على هذا الكوكب، فإما أن يعيشا معاً في سلام وصفاء، وإما أن ينتهيا بنيران سوء الفهم والحقد والكراهية وقد أن الأوان لأن نتعلم من دروس الماضي القاسية، وأن نجتمع على الأخلاق والمثل العليا التي نؤمن بها جميعاً، وما نختلف عليه سيفصل فيه الرب، سبحانه وتعالى، يوم الحساب".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.